أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

العدالة الانتقالية في مصر
(الاشكاليات والحلول المقترحة)

خلود خالد

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

العدالة الانتقالية في مصر
(الاشكاليات والحلول المقترحة)

خلود خالد

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتـــدى البـــدائل العربـــي للدراســـات (AFA): مؤسســة بحثيــة تأسســت عام ٢٠٠٨ وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت ٣٠٧٤٣)

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية
وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

تمر مصر–كحال كل دول العالم التي قامت بثورات ضد حكامها أو نظام الحكم السياسي في بلادها– بمرحلة انتقالية صعبة المراس ومليئة بالعقبات التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي والتي تتطلب طريقة خاصة في التعامل معها لاجتياز ولتجنب الأخطاء التي وقعت فيها العديد من البلاد بعد الانتهاء من أهداف الثورة الأولية بنجاح. استخدمت كل من تلك البلاد الطريقة المناسبة لظروفها الاجتماعية والثقافية وإن تلاقت في عدد من الإجراءات التي اتخذتها في بعض الأحيان، على سبيل المثال قامت كل من بولندا والمجر بما يعرف بمناقشات الموائد المستديرة للانتقال بالبلاد من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار والديمقراطية. على الرغم من اتخاذ نفس الخطوات إلا أن الموضوعات التي تمت مناقشتها تختلف في كل من البلدين ففي بولندا وافق القائمون على مناقشات الموائد المستديرة، إعطاء النظام الشيوعي نسبة من الانتخابات المتفق إجراءها حتى بعد أن أسقط النظام بالفعل، في حين أن المجر كان أهم ما أرادت انجازه هو حصول المعارضة على السلطة وتم إغفال العديد من النقاط الهامة التي ما زالت المجر تدفع ثمنها حتى هذه اللحظة...

وتتناول هذه الورقة النماذج المختلفة للعدالة الانتقالية المحاكمات، جبر الضرر، الحقيقة والمصالحة، والإصلاح المؤسسي ثم تحاول إيجاد وضع بعض التوصيات لمرور وتطبيق أفضل النماذج تماشيا مع الوضع.

العدالة الانتقالية هي بشكل عام تنتمي إلى مجموعة من الأساليب التي يُمكن للدول استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وتشتمل على إجراءات قضائية وغير قضائية على حد سواء. وبالتالي فهي تشمل تطبيق العدالة الانتقالية على سلسلة من الإجراءات أو السياسات مع المؤسسات الناتجة عنها،، مع إصلاح نظام قانوني مهترئ، وبناء نظام حكم ديمقراطي[١]. القيمة الجوهرية للعدالة الانتقالية هي مفهوم العدالة وكيفية التعامل مع الماضي، وتشتمل فكرة العدالة كل أنواع العدالة وليس فقط العدالة الجنائية، هذا المفهوم، مع التحول السياسي المتمثل في تغيير النظام السياسي، يرتبط بهما مستقبل أكثر سلاما، وديمقراطية.

وتختار الدولة التي قامت بالثورة النموذج المناسب لتطبيق العدالة الانتقالية تبعا لطبيعة الشعب والمناخ الاقتصادي وعدد المصابين والمتضررين في أحداث العنف وقوتها[٢]. توجد عدد من النماذج لتحقيق العدالة الانتقالية أشهرها:

١ – المحاكمات

يعتبر هذا النموذج الأكثر راديكالية في التعامل مع الماضي وإدارته، وتقدم كل رموز الفساد للمحاكمة إما أمام القضاء الدولي أو القضاء المحلي أو يمكن المزج بين النموذجين في محاكم مختلطة. في تطبيق هذا النوع من العدالة الانتقالية يقدم كل من تورط في أي نوع من الفساد أو استخدام العنف وانتهاك حقوق الإنسان للمحاكمة ليلقى جزاءه جنائيا في ٣ أنواع من المحاكم: (الدولية – محلية – مختلطة) يتم محاكمة المتسببين في تعديات حقوق الإنسان والقتل الجماعي وكل اختراقات القانون الدولي أمام أي من تلك المحاكم[٣]. ويتميز هذا النموذج من العدالة الانتقالية بأنه يرضي المتضررين ويخلص البلاد من كل رموز الفساد والقائمين عليه وتؤدي إلى إخماد حالة الصراع والانتقال السريع إلى مرحلة ما بعد الصراع " البناء".

---

[١] د. رضوان زيادة، دراسة بعنوان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي "كيف نحول الأخطاء البشرية عدلا بشريا" على الرابط التالي،
https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf

[٢] المرجع السابق

[٣] العدالة الجنائية، الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الرابط التالي،
http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/criminal-justice

من أهم مشكلات هذا النموذج من تحقيق العدالة الانتقالية هو صعوبة "فتح الملفات القديمة" يتضح ذلك في التشيك حيث استمر فتح الملفات القديمة حتى أصبح الأمر أكثر أهمية حتى من الإصلاح نفسه وهو يعتبر مصدر إلهاء للشعب في بعض الأوقات، كما هو الحال في مصر فتمثل محاكمات رموز النظام السابق مصدرا لجذب انتباه العديد من المصريين.

كما أنه في بعض الأوقات يكون من الصعب الوصول إلى أدلة في حالة القتل الجماعي على سبيل المثال، أيضا لن تتمكن دولة حالتها الاقتصادية متردية من تنفيذ تلك المحاكمات بسبب تكلفتها العالية.

وفي بعض التجارب ثبت صعوبة ذلك النموذج، خاصة إذا استمر بعض الأشخاص المحسوبين على النظام القديم في الحكم حتى وإن كانوا يتمتعون بقدر من النزاهة في السلطة وربما يمكن ذلك أن يفسر تعذر محاكمات "رموز" النظام القديم في مصر. واختارت بعض الدول "التصالح" مع النظام القديم فمثلا وافقت المعارضة البولندية[٤] (تضامن) أو (**solidarity**) أن تتحاور مع النظام الشيوعي السابق حتى يتسنى لها الدخول في الانتخابات فيما يعرف بمناقشات الموائد المستديرة، وفيها وافقت المعارضة "تضامن" على أن تقبل فقط بالمنافسة على ٣٥% من المقاعد في البرلمان[٥]، وحصل الحزب الشيوعي على ما يقارب الثلثين، على أن تنافس المعارضة على كل المقاعد في مجلس "الشورى" وحصلت المعارضة على الـ٣٥% من المقاعد في الغرفة الأولى من البرلمان ومعظم المقاعد في الغرفة الثانية. وفي المجر كان الأساس هو عزل النظام السابق الشيوعي عن العمل السياسي إن قاموا بنقل هؤلاء إلى العمل الاقتصادي وأدى ذلك إلى أن يعيد النظام الشيوعي تكوين نفسه مرة أخرى في صورة حزب جديد وحظى بقبول من الشعب المجري. [٦]

ولم يكن هناك أي من المحاكمات في بلغاريا على سبيل المثال وبالرغم من أن هناك العديد من الدعوات إلى إقامة مثل تلك المحاكمات على الجرائم السابقة، إلا أن عامل التوقيت لعب دورا مهما في مثل تلك الحالة حيث بدأت الدعوى بعد فوات وقت طويل منذ أن أرتكب النظام الشيوعي جرائمه ضد حقوق الإنسان في الفترة من ١٩٤٤- ١٩٨٩.[٧]

٢- جبر الضرر:

يسعى جبر الضرر إلى تحقيق الاعتراف بالأذى الذي تعرّض له ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة ومعالجتها. في هذا السياق، تأخذ الدول على عاتقها واجبا قانونيا بالاعتراف بالانتهاكات واسعة النطاق أو المنتظمة لحقوق الإنسان وبمعالجتها في الحالات التي تسببت بها الدولة بالانتهاكات أو لم تحاول جاهدة تفاديها.

وتهدف مبادرات جبر الضرر إلى معالجة الأضرار التي تسبّبت بها هذه الانتهاكات. فتكون على شكل تعويض عن الخسائر التي تمّ تكبّدها، مما يساعد على تخطّي بعض تبعات الانتهاكات. ويمكن أيضا أن تكون موجّهة نحو المستقبل –بالعمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم– ومساعدة على تغيير الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات.[٨]

---

[٤] هاني الريس، مقال بعنوان " شبح الشيوعية الرهيب يطارد النظام في بولندا"،جريدة "الوسط" البحرينية على الرابط التالي،
http://www.alwasatnews.com/2729/news/read/375178/1.htm

[٥] جيريمي برنستن، مقال بعنوان "بولندا: نموذج أساسي في التحول الديموقراطي، تذكرا لتضامن"، راديو الحرية، على الرابط التالي،
http://www.rferl.org/content/article/1060901.html

[٦] تاماس ساركوزي، المرحلة الانتقالية في المجر، المركز العالمي للتحول الديمقراطي، المجر ٢٠١١ صـ ١٩٧

[٧] تسجيلات مؤتمر العدالة الانتقالية "منصة صوفيا"، صوفيا، بلغاريا على الرابط التالي،
http://www.youtube.com/user/MVnR2011

[٨] – المركز الدولي للعدالة الانتقاليه،
http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations، ١٢ -٢-٢٠١٢

واستخدمت عدد من الدول هذا النموذج مثل حكومة تشيلي التي دفعت أكثر من ١,٦ مليار دولار معاشات تقاعد لبعض ضحايا نظام بينوشيه وأرست برنامجا متخصّصا للعناية الصحية للناجين من الانتهاكات. وترافق ذلك باعتذار رسمي من الرئيس. يجدر الإشارة إلى أهمية أن يصاحب التعويضات المالية أو الاعتذارات الرسمية عدد من الإجراءات الأخرى كعمل "لجنة التذكر الوطني" أو النصب التذكارية أو ما شابه ذلك من إجراءات حتى لا يقال أن النظم السياسية تحاول شراء صمت الضحايا.

لجنة التذكر الوطني:

تعتبر تلك اللجنة أنها إحدى الوسائل لجبر الضرر عن الضحايا، فهي تعمل على أن تذكر ضحايا الصراع بين الدولة والمواطنين سواء كان بإقامة الحفلات لإحياء ذكرى هؤلاء الضحايا أو إقامة النصب التذكارية مثل "متحف الذاكرة" في تشيلي، أو بعض الأماكن التي تم تحويلها إلى مزار لتذكر الحدث مثل "تلة الدستور" في جوهانسبورغ، وهو سجن سابق أصبح اليوم المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا..إلخ.

في لقاء مع المشاركين في مناقشات الموائد المستديرة في بولندا تواتر ذكر أن عدم وجود لجنة التذكر هي أحد الأخطاء التي وقعت فيها بولندا عند قيامها بعملية التحول الديمقراطي.[٩]

٣ – الإصلاح المؤسسي:

ربما يكون الإصلاح المؤسسي هو أحد التعويضات التي يقبل بها الضحايا في المجتمع والتي تساعد على حل النزاع تحقيق العدالة الانتقالية في دولة ما، وفي هذا الإصلاح يتم إعادة هيكلة أجهزة الدولة القمعية والمتمثلة في الشرطة والجيش، أو المؤسسات الإدارية لتفادي انتشار الفساد والوقوع في أخطاء الماضي، وكما ذكر سابقا فإن أسبانيا ترى أنهم قاموا بالإصلاحات الثورية وإن لم تكن هناك ثورة حقيقية وارتضوا بالإصلاح المؤسسي حلا لتحقيق العدالة الانتقالية، وتمثل التشيك مثالا آخر لعملية الإصلاح المؤسسي فتمت عمليات تطهير واسعة لمؤسسات الدولة بدءا من التحقق من ماضي الموظف الحكومي وانتهاء بفتح الملفات القديمة من الأرشيف.

وعليه يتم التعامل مع الماضي من منطلق أن تتم محاسبة كل من تورط مع النظام السابق على أن يتم العفو عن "الموظفين" الذين عملوا مع هذا النظام.

ويمكن في هذا الصدد التطرق باختصار إلى المؤسسات الواجب أن يطولها الإصلاح المؤسسي كطريقة لتحقيق العدالة الانتقالية:

الجهاز الأمني والقمعي والعزل الإداري:

بعد أن تهدأ شكيمة الصراع بين المعارضة والنظام القديم، تظهر العيوب الأساسية في الجهاز الأمني سواء كان الشرطة أو الجيش بكونه متورط أساسي في عمليات القمع والانتهاكات لحقوق الإنسان. على سبيل المثال يعتبر الجيش متورط أساسي في سوريا وفي سيراليون والشرطة وجهاز أمن الدولة هو اللاعب الأساسي في عمليات القمع والقتل في بولندا ومصر. وهو الجدال السائد حتى هذه اللحظة في مصر وما ترتب عليه من وجود حالة من عدم الرضا في مصر.

[٩] جانوز أونسيكويكز، مقابلة مع وزير الدفاع الأسبق في بولندا، "السيطرة المدنية على قوات الجيش والأمن"

فآلية عمل هذه الأجهزة وكل ما يتعلق بها من قضايا، كمعايير اختيار الملتحقين بهذه الجهات وميزانية هذه المؤسسات وخضوعها تحت الرقابة المدنية. وتمثل بولندا نموذجا جيدا في تلك المسألة خاصة فيما يتعلق بإصلاح للمؤسسة الأمنية وجهاز الشرطة.

الجهاز القضائي:

- الجهة الثانية المعنية بالإصلاح المؤسسي والتي تعتبر ركن أساسي في تحقيق العدالة الانتقالية هو الجهاز القضائي وذلك لأنه في أي من النماذج السابقة تتطلب وجود جهاز قضائي مستقل ونزيه ويمكننا القول بأن العامل الأساسي وراء النجاح الذي حققته جنوب أفريقيا للخروج من المرحلة الانتقالية يرجع إلى القضاء. وذلك لأن تقديم العفو تم بموجب حكم قضائي، أيضا في حالات الإدانة –وإن لم يكن هناك أيا منها في جنوب أفريقيا– كان من المفروض أن تتم بموجب حكم قضائي.
- يعاني الجهاز القضائي في مصر من إرث النظام القديم وظهر ذلك في العديد من القضايا الهامة منها قضية "مطلقي النار على المتظاهرين في بورسعيد والتي حكم على المتورطين فيها بالبراءة – قضية سميرة إبراهيم – إضافة إلى محاكمات رموز النظام السابق.. إلخ).[١٠]
- قدمت بولندا في هذا الشأن نموذجا جيدا في الإصلاح القضائي فيما يتعلق بآليات التعيين لضمان استقلالية الجهاز وكان ذلك عن طريق "المحاكم الدستورية" المستقلة التي تم تكوينها بعد سقوط النظام الشيوعي وهو ما يقودنا إلى نوع آخر من الإصلاح المؤسسي وهو" الدستور".

الدستور:

رغم أن الدستور ليس "مؤسسة" إلا أن الدستور هو الأساس الذي تنبثق منه كل الإصلاحات الأخرى كما ذكر في النموذج السابق من الإصلاح، فإن من قام على إصلاح المؤسسة القضائية في بولندا هي اللجنة الدستورية المختصة بذلك. كوّنت بولندا عدد من المحاكم الدستورية المختصة بالبت في المسائل الدستورية تبعا كل نوع على حده بحيث تتخصص كل محكمة في شأن ما. ويجب على الدستور أن يكون توافقي يقوم على حقوق كل أفراد المجتمع بل ويضمن نزاهة وشفافية الدولة.

ومن هنا يتضح أن الخطوة الأساسية نحو أي من الإصلاحات المؤسسية تبدأ بالدستور حتى تتم عملية الإصلاح في إطار ممنهج، لا يتم الالتفاف عليه ويمنع عودة النظم القديمة الفاسدة مرة أخرى، كما كان الحال في المجر والتي أعاد فيها الحزب الشيوعي تكوين نفسه، بل والأهم من ذلك، أنه حظي بقبول من الشعب المجري. وأيضا في الأرجنتين[١١] عاد الرئيس السابق المعزول إلى الحكم مرة أخرى في ظل انتخابات حرة وهو ما يلفت النظر إلى الدور الذي لعبه نقص الإصلاحات المؤسسية المدستره.

[١٠] زياد عبد التواب، ورشة عمل بعنوان "برلمان بعد الثورة والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جلسة بعنوان "العدالة الانتقالية وإصلاح الجهاز الأمني" ٢١ مارس بمنتدى البدائل العربي

[١١] د.عمرو الشوبكي، كلمة عن التحول الديمقراطي في مصر والمشكلات التي تواجه البرلمان المصري، تدريب كتابة أوراق التوصيات السياسية، منتدى البدائل العربي للدراسات

٤ – الحقيقة والمصالحة:

يقتضي البحث عن الحقيقة ومعرفة ملابسات الأحداث في ظل انتهاكات حقوق الإنسان وقت الصراع.. لأنه من حق المواطنين الحصول على الحقيقة كاملة، ولأنه حتى وإن كانت هناك بعض المحادثات عن الإجراءات الواجب القيام بها من أجل العبور بالبلاد من المرحلة الانتقالية، فلا يمكن على سبيل المثال مقاضاة رموز الفساد أو النظم القمعية السابقة من دون التحقق من أفعالها لتلقى الجزاء الموازي لتلك الأفعال.

وتقوم هذه الطريقة على تكوين لجان تقصي الحقائق في وقت ما بعد الصراع للتعامل مع الماضي حتى لا يندثر وتضيع حقوق الضحايا ولا تتم عملية التطهير بشكل مناسب بحيث تحدد فترة زمنية بعينها تفتح فيها ملفات مختلفة متعلقة بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان على حد سواء. وتقوم تلك اللجان بعمل تسويات تبعا للحقائق التي توصلت إليها وقت البحث وجمع الأدلة ويتم ذلك كما يلي: تقوم تلك اللجان بمنح العفو لبعض من الأفعال طبقا لنوعها وإذا تعدت ما ينص عليه القانون الدولي وللعفو عدد من النماذج:

– العفو الكامل: كما حدث في جنوب أفريقيا فكان نموذج لجنة "الحقيقة والمصالحة" أنه من يصدر العفو عنه، تسقط التهمه عنه تماما ولا يجوز حتى الحديث عنها بل أنه من الممكن أن يمارس السياسة ويتقلد المناصب القيادية بدون أي موانع.

- **العفو الجزئي:** وفيه لا يدخل المدان المحكمة ولا يحاكم جنائيا وإنما يعزل عن الحياة السياسية والإدارية أو يرد الأموال المسروقة، وتمثل التشيك مثالا جيدا للعزل فصدر قانون "التطهير" أو "العزل الإداري" في حق من ثبت تورطه مع النظام القديم بعد فتح الملفات القديمة والنظر في العديد منها.
- **اللا عفو:** وفيه يتم محاكمة "كل" من ثبت تورطه مع النظم القديمة، وهو النموذج الذي يطالب به العديد من الثوار في مصر.

وهذا النموذج لا يمكن إغفاله للتعامل مع الماضي ويراعى فيها التوقيت الزمني بحيث لا تنقضي فترة طويلة ما بعد الصراعات في الدول فعلى سبيل المثال، عانت بلغاريا من تلك المشكلة فلم تفتح ملفات الماضي وهو ما سبب العديد من المشاكل اللاحقة[١٢]، حدث الأمر نفسه في أسبانيا لأن الشعب الأسباني لم يفتح الملفات القديمة بعد الإطاحة بفرانكو بل آثر أن تكون العدالة الانتقالية ممثلة في الإصلاح المؤسسي وهو ما سبب أن يكون هناك إعادة للجدل حول تلك الموضوعات في المرحلة الثانية من الانتقال للديمقراطية.[١٣] وإن كانت نتائج الإصلاح طويلة الأجل ساهمت في تهدئة الأوضاع.

---

[١٢] تسجيلات مؤتمر"العدالة الانتقالية"، منصة صوفيا، على الرابط التالي،
http://www.youtube.com/user/MVnR2011

[١٣] بيل كيسان، ندوة بعنوان "القضايا الدستورية"

المغرب نموذجا:

تعتبر المغرب نموذجا فريدا في دول الشرق الأوسط والعالم العربي من حيث التعامل مع الانتهاكات التي شهدتها في الفترة ما بين (١٩٥٦ – ١٩٩٩) بناء على أمر ملكي في ٧ يناير ٢٠٠٤.

وتقتضي اللجنة النظر في الانتهاكات القديمة ورد الاعتبار للضحايا وتعويضهم ماديا لإضافة إلى الجبر الصحي وبعضها الآخر بـ"جبر الضرر على النطاق الاجتماعي"، كما أن اللجنة كونت إستراتيجية عامة لمنع تكرار ما حدث. [١٤]

وتعطي اللجنة الفرصة لكل من أصابهم الضرر للتقدم إلى اللجنة المكونة من مجموعة من النشطاء السياسيين المفرج عنهم والحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني. [١٥]

تقوم اللجنة بالنظر في الدعوة المقدمة إليها وتشكل لجنة لها الحق في النظر في الملفات القديمة بل وتعطي الفرصة للتسوية السياسية إذا ما سمح حجم الضرر التي تعرض له صاحب الدعوة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها تلك اللجنة من أنها لا تنظر في الانتهاكات إلا إذا ما تقدم لها شخص متضرر ما بالدعوة وقصر الانتهاكات التي تعاقب عليها على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي[١٦]، إلا أن التجربة كانت ناجحة في المصالحة مع الماضي بل وأيضا العمل على ضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة عن طريق عمل دستور تقرر فيه الحريات العامة والعدالة بين المواطنين.

وعن الحالة المصرية فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة تقصي الحقائق التي تتكون من عدد من المستشارين والأستاذة والمحامين وتناولت اللجنة عدد من الملفات وهي:

- تحقيق وتقصي حقائق إطلاق النار والدهس بالسيارات وما نتج من وفيات وإصابات.
- تحقيق وتقصي حقائق أعمال البلطجة.
- الاعتقالات غير القانونية.
- تحقيق وتقصي حقائق الانفلات الأمني وما ترتب عليه من أعمال حرق ونهب.
- الإعلام وقطع الاتصالات.

قامت اللجنة بعمل تقرير عرضت فيه عدد من التوصيات لرئيس الجمهورية تتخلص في الآتي:

- وضع دستور جديد يقيم بنيان حكم ديمقراطي عن طريق لجنة تأسيسية.
- إعادة النظر في كافة القوانين المقيدة للحريات في مصر بما يشمل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان انتخابات نزيهة وحقيقية يشرف عليها القضاء إشرافا فعليا، كما يعاد النظر في قانون الأحزاب وجميع القوانين المنظمة للحقوق و الحريات العامة.
- إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المقررة لرجال الأعمال مع فرض ضرائب تصاعدية على الدخل تلزم الأغنياء أن يؤدوا ما عليهم من فروض لصالح تنمية الوطن.

---

[١٤] الانصاف والمصالحة:المغرب نموذجا، الموقع الرسمي للجنة المصالحة والانصاف نقلا عن صحيفة الدستور الأردنية على الرابط التالي،
http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1498

[١٥] بشير عبد الفتاح إدريس، مقال بعنوان المغرب وتجربة المصالحة والانصاف، موقع جريدة الأهرام الرقمي على الرابط التالي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=812699&eid=165

[١٦] المرجع السابق

- أن يعاد النظر في النظام التعليمي لصالح نظام كفء يخرج أجيالا يطلبها سوق العمل وجديرة بالنهوض بالوطن.
- أن يصدر قانون لمكافحة جميع صور التمييز الديني أو العرقي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بين المواطنين.
- تأمين استقلال القضاء استقلالا حقيقيا وإلغاء جميع صور تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء وإلغاء جميع صور القضاء الاستثنائي، وتيسير وصول العدالة الفعالة إلى مستحقيها.
- تحديث الجهاز الأمني بما يضمن كفاءته المهنية واحترامه للقانون وحقوق الإنسان. كما يجب ألا يترك الأمر بيد الأمن وحده لحل مشاكل المواطنين ويجب تأهيله مهنيا ونفسيا.
- تحديث الجهاز الإداري للدولة لزيادة كفاءته والقضاء على الفساد فيه وفتح منافذ الشفافية للحفاظ على المال العام.
- وضع نظام التامين الصحي بمد الرعاية الصحية المجانية لكل أبناء الوطن، وربط السياسة التنموية بالعدالة الاجتماعية.
- أن تتسع مؤسسات المشاركة بجميع أشكالها وصورها لاستيعاب الشباب.
- أن يتم الفصل بين منصب رئيس الجمهورية وقيادة الأحزاب السياسية.
- إنشاء جهاز قومي لمكافحة الفساد يتمتع بالحصانة.
- إطلاق حرية تكوين الأحزاب وفتح الأبواب على مصراعيها أمام هذا الحق. والحكم في النهاية للمواطنين أمام صناديق الاقتراع. فالأحزاب تستمد قوتها وشرعيتها منهم بالأصوات التي تحصل عليها تلك الأحزاب.

على الرغم من أن التوصيات التي تتضمنها اللجنة هامة وجيدة وتتضمن نموذجي "المصالحة والإصلاح المؤسسي" بناء على ما ذكر سلفا إلا أن بعض التوصيات تخرج عن السياق الأساسي لتعريف العدالة الانتقالية، المعنية بالتعامل مع ملفات الماضي ومنها التوصية المتعلقة بإصلاح التعليم مؤسسي والتوصيات المتعلقة بوضع نظام تأمين صحي بمد الرعاية الصحية المجانية لكل أبناء الوطن والتوصية التي تتعلق باتساع مؤسسات المشاركة بجميع أشكالها وإنشاء جهاز قومي لمكافحة الفساد يتمتع بالحصانة وتلك التي تنص على إطلاق حرية تكوين الأحزاب وفتح الأبواب على مصراعيها أمام هذا الحق.

خاتمة وتوصيات

يقول أحد الخبراء الأسبان عن طريقة التعامل مع الماضي " إذا أردت التعامل مع الماضي، يجب أن تنظر في المرآة وترى في نفسك "فرانكو" ".... [١٧]

فالتعامل مع الماضي هو المعضلة الأساسية التي تواجه الدول بعد الانقلاب على الحكم سواء بالقيام بثورات كما حدث في العديد من الدول الأوروبية (بولندا – رومانيا – بلغاريا والتشيك) أولا ثم العربية لاحقا (تونس – مصر والبحرين وليبيا).

تخطت الدول الأوربية هذه المعضلة بطرق تختلف تبعا للظروف التي مرت بها البلاد والوقائع التي حدثت حتى سقوط النظام ففي المجر لم يكن استخدام العنف هو الظاهرة الأقوى نظرا لأن النظام الشيوعي كان ضعيفا بالفعل بعد سلسلة الثورات ضد الحكم الشيوعي التي بدأتها بولندا، فكان رد الفعل في التعامل مع الماضي أكثر عقلانية وتسامحا بل أنهم قاموا بنقل هؤلاء من النظام القديم إلى المجال الاقتصادي، وفي التشيك التي كان هناك استخدام للعنف فيها وأدى ذلك إلى محاكمة بعض المتورطين في استخدام هذا العنف من جهة وعلى الصعيد الأخر كانت هناك عملية تطهير واسعة في كافة مؤسسات الدولة وعزل سياسي لكل من ثبت تورطه.

[١٧] حوار مع أستاذ القانون الدستوري في لندن" بيل كيسان

وتوضح المقولة السابقة أن الماضي ينعكس في كل المواطنين، وللتعامل مع الفساد والقضاء على آثار الظلم والنظم الديكتاتورية من المهم أن يبدأ الفرد بنفسه وإن اختلفت الظروف من دولة إلى أخرى.

والحالة المصرية بها بعض السمات المشتركة من كل بلد فهي تشترك مع بولندا في استخدام النظام القديم العنف ومع كل الدول الشرق أوروبية في تغلغل النظام القديم في الدولة، ومع المجر في تحكم النظام القديم في الاقتصاد. وبالتالي لا يمكن أن يطبق نموذج من النماذج الأربعة السابقة قائما بذاته من دون الاستعانة بالنماذج الأخرى، لأنه سيكون هناك انتقاص لحق أحد أركان الدولة الأساسية "الشعب أو المؤسسات"، في عبارة أخرى إذا طبقنا نموذج المحاكمات فقط لا بد من الانتقاص من أموال الدولة التي سوف تنعكس على المواطن البسيط بمزيد من الفقر، أما عن نموذجي جبر الضرر فإنه لا يستقيم أن نترك من أفسدوا في البلاد أو انتهكوا حقوق الإنسان وقتلوا المتظاهرين يعيثوا في البلاد فسادا من دون جزاء، ولا يمكن أيضا أن نكتفي بمعرفة الحقائق من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لكل من ثبت أنه مدان كما حدث في جنوب أفريقيا ولم يحقق الإصلاح المؤسسي منفردا ما هو مطلوب في أسبانيا لأنه كما ذكر سابقا أثيرت بعض النقاط على أهمية فتح الملفات القديمة وملاقاة كل ذي عمل من جنس عمله.

ولتفادي الأخطاء السابقة، الحل الأمثل هو ألا تظل مصر حبيسة النموذج الواحد بل من المهم أن تجمع بين مميزات كل من الخبرات السابقة للتماشي مع خصوصية الحالة المصرية وهو ما سيرضي عدد لا بأس به من الجهات المختلفة:

فمن النموذج الخاص بالمحاكمات:

محاكمة كل رؤوس الفساد ورموزه الظاهر منهم والذي أثر بشكل مباشر على تدهور حالة البلاد اقتصاديا وانتهاك حقوق الإنسان وقتل المتظاهرين العزل على أن يتم تكوين لجنة تقصي حقائق تحدد بفترة زمنية معينة لتستخرج الحقائق اللازمة للقيام بالمحاكمات مع إعطائها كافة الصلاحيات للدخول على ملفات الدولة أو ما بقي منها وفتح أرشيف ملفات أمن الدولة، بتمويل وطني وإشراف قضائي مع مؤسسات المجتمع المدني (وهو الحل المفضل)، أو في حالة تعذر ذلك من الممكن اللجوء إلى مساعدة الأمم المتحدة

من نموذج جبر الضرر:

يتم تعويض ضحايا العراك بين الدولة والمتظاهرين وتعويض أهالي الشهداء بمبلغ مادي مناسب واعتذار الجهات الرسمية وإبداء أسفها عما حدث من تطاولات على الشعب المصري، إضافة إلى تكوين لجنة "التذكر الوطني" التي تم ذكر مهامها سابقا وذلك لجبر الضرر معنويا لأهالي الضحايا والشهداء وعرفانا منا بالجميل لهم.

من نموذج الإصلاح المؤسسي:

تطهير المؤسسات الدولة بأكملها، وفتح الملفات القديمة تباعا وليس جملة في نفس الوقت حتى لا تحدث فوضى مؤسسيه تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالإشراف على عملية فتح الملفات القديمة والتحقق من فساد المواطنين أو شرفهم على أن يتم عزل الفاسدين من مناصبهم ويعطى العفو للموظفين المضطرين للتعامل مع الفاسدين السابقين... على أن يكون هناك شفافية في تلك المؤسسات وتشرف مؤسسات المجتمع المدني على تلك المعلومات الخاصة بمؤسسات الدولة ثم تصدر تقارير نصف سنوية تعطيها لمجلس الشعب ليتخذ الإجراءات المناسبة في حالة إذا ما كانت المؤسسات تعمل بشكل غير سوي أو فاسد.

من نموذج الحقيقة والمصالحة:

طبقا للجنة تقصي الحقائق فنجد أنها قامت بعمل الخطوة الأولى فيما يتعلق بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان، في الفترة من بداية الثورة وحتى تاريخ صدور التقرير النهائي للجنة.

ومن الملاحظ عدة أمور على اللجنة وما توصلت إليه من حقائق إلا أنه من الواجب الإشارة إلى أهمية هذه الخطوة لاعتبارها جزء من عدت خطوات لتحقيق العدالة الانتقالية.

- تم بالفعل تحقيق عدد من توصيات اللجنة، ولكن وجب الإشارة إلى أنه هناك بعض الملاحظات على ما تم تحقيقه. على سبيل المثال، وضع الدستور الجديد به عدد من القضايا الخلافية المتعلقة بالحقوق والحريات وقد أدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وبعض التظاهرات.
- صدر قانون الجمعيات الأهلية وأيضا به عدد من المشكلات التي تحد من دور المجتمع المدني وتحصر هذا الدور في العمل الخيري ويحد من عمل منظمات حقوق الإنسان وغيرها التي تعمل في مجال الأنشطة السياسية. [١٨]
- أما عن القضاء فلم تصدر قرارات تتعلق باستقلال القضاء وضمانات لإبعاد هيمنة السلطة التنفيذية عليها، بل على العكس أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا يقيل النائب العام ويعين بدلا منه شخصا أخر وصفته عدد من القوى السياسية بأنه نائب عام "خاص" وقد أثر ذلك أيضا على تعذر عملية التحول الديمقراطي.

هذه هي النقاط الثلاثة التي تمت عدد من الإجراءات بخصوصها وإن كانت معيبة وأثرت على الحوار مع القوى الوطنية. ولم تكن هناك قرارات أو خطط أخري تتعلق بباقي التوصيات التي أصدرتها لجنة تقصي الحقائق.

كما يتضح، فبعد عامين من الثورة توصلت لجنة تقصي الحقائق لعدد من التوصيات التي من شأنها المساعدة في عملية التحول الديمقراطي ويمكن القول أن ما تم إنجازه من خطوات لا يكفي لإتمام عملية التحول الديمقراطي.

وفي هذا الشأن توجد عدد من التوصيات التي من الممكن أن تحسن من الأوضاع السياسية وما بها من عراقيل أهمها:

- إعادة النظر في المواد الخلافية في الدستور أهمها النصوص التي تتعلق بالحقوق والحريات العامة بما فيها من "محاكمة المدنيين عسكريا، والعمل القسري، وعمل الأطفال وغيره.." وأيضا النصوص المتعلقة بالقضاء وكيفية تعيين النائب العام بحيث يعينه المجلس الأعلى للقضاء بالانتخاب وليس بتعيين من وزير العدل، وذلك عن طريق الحوار مع القوى الوطنية وتغييرها حتى نصل لحالة من الثقة بين القائمين على الدولة والمعارضة على أن تكون الاجتماعات على مرأى ومسمع الرأي العام بحيث تحاسب كل جهة على ما تقوم به وهو ما يزيد من ثقة المواطنين في الأطراف الفاعلة في الحوار.
- البدء في أعمال الإصلاح المؤسسي، أهمها المؤسسات القمعية بحيث تعاد هيكلتها مع الاستعانة بالخبرات الدولية في تعلم الدروس التي تقي البلاد شر الفشل.
- إعادة النظر في عملية التصالح مع رجال أعمال النظام السابق والتعامل والتحقيق في ملفات الفساد المالي والإداري وإطلاع الرأي العام عليها بحيث تتم المصالحة بعد أن يتم تحقيق يتعلق بالأموال المنهوبة أو غير القانونية وترد تلك الأموال كافة أو جزء كبير منها مع الاستعداد بالعفو الكامل إن اقتضت الضرورة وفي أضيق

[١٨] محمد العجاتي، مشروع قانون جمعيات والمؤسسات الأهلية ٢٠١٣.. نموذج لقوانين القمع وإعادة انتاج النظم السلطوية، على الرابط التالي:
http://is.gd/uRpA1Y

الحدود عن هؤلاء المتورطين شرط أن يضطلع الرأي العام على تلك ملابسات التصالح حتى لا تزيد من حالة الاحتقان.

- وعامة إشراك الرأي العام بالعملية الانتقالية تسمح بالتغاضي عن الأخطاء التي قد تصدر من النظام أو المعارضة ورغم أن هذا وحده لا يكفي لأن التعقيدات التي وصلت إليها الحالة المصرية تتطلب عملا شاقا وممنهجا يستهدف حالة التجريف السياسي والاجتماعي الذي استمر على مدار حكم الرئيس السابق.
- هكذا يمكن لمصر أن تصنع نموذجا مناسب لحالتها فيما يخص العدالة الانتقالية، وهو ما يمكنها من الانتقال إلى بناء دولة ديمقراطية تلتزم وتراعي حقوق الإنسان وتعد سابقة لتحمي هذه الحقوق مستقبلا كبداية لحياة ديمقراطية سليمة.